

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٧٧

الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيدة بير سيفال (الأرجنتين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بانكين

الأردن السيدة قعوار

أستراليا السيدة كنغ

تشاد السيد مانغارال

جمهورية كوريا السيدة بايك جي - آه

رواندا السيد ندوهونغريهي

شيلي السيد باروس ميليت

الصين السيد كاي ويمينغ

فرنسا السيد لاميك

لكسمبرغ السيدة لوكاس

ليتوانيا السيد باوبليس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ويلسون

نيجيريا السيد لارو

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي (S/2014/617)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1456735 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق
الاستقرار في هاييتي (S/2014/617)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وغواتيمالا، وكندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/732، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من أوروغواي، والبرازيل، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

معروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/2014/617، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): صوتت شيلي لصالح القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) تعبيراً عن التزام بلدي المستمر بالعملية الديمقراطية، وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هاييتي، التي اضطلعت البعثة بدور هام فيها ولا تزال. كما قمنا بذلك من أجل المحافظة على الروح البناءة في أعمال مجلس الأمن. ونأسف لأننا لم نكن في وضع يسمح لنا بأن نكون أحد مقدمي القرار هذا العام، كما كنا في الماضي.

اعتمد المجلس للتو قراراً بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي على أساس توصيات بذلك أفضت إلى تخوف من جانبنا، كما هو الحال لدى بعض الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية الذين يساهمون بقوات عسكرية وشرطة في البعثة.

وفي إطار المفاوضات، أيدت شيلي التخفيض التدريجي للقوات، آخذة بعين الاعتبار الجدول الزمني لعملية الانتخابات من أجل ضمان أن تكون عملية تكفل الشفافية والحكم الديمقراطي في نهاية المطاف، وذلك لتفادي تقويض الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة. وإجراء تخفيض حاد في عدد الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة يمكن أن تقلص قدرة البعثة على منع نشوب الصراعات. وفي حالة نشوب أزمة، والتي نأمل ألا تحدث، فإنها ستكون ملزمة بالرد في ظل مفاهيم تشغيلية لا تزال غير واضحة، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر. ولا يمكن أن يضمن بلدي مقدماً إمكانية استمراره في المشاركة، كما فعلنا في السنوات العشر الماضية. وعلاوة

ويبحث اتخاذ القرار بالإجماع برسالة قوية مفادها أن المجلس متحد في دعم هذه البعثة الهامة. وتشير المملكة المتحدة إلى أن بعض الأطراف أعربت عن القلق إزاء الأحكام المتعلقة بتخفيض قوام البعثة تدريجياً. وفي ذلك الصدد، ترحب المملكة المتحدة بالتوازن الذي تم التوصل إليه في نص القرار.

ولم تشهد هاييتي صراعاً عسكرياً في الآونة الأخيرة، ولم يُطلب إلى قوات حفظ السلام التدخل إلا مرتين خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية من أجل التعامل مع حوادث أمنية. وكما قال ممثل شيلي الدائم، ينبغي أن يتمثل دور بعثة الأمم المتحدة في مساعدة هاييتي على استعادة المسؤولية عن أمنها، لا الاضطرار بتلك المهمة بنفسها لأجل غير مسمى.

وينص القرار على تقليص مسؤول للعنصر العسكري في البعثة بمرور الوقت، وذلك على أساس تقييم شامل للحالة الأمنية.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء المجلس على الجهود التي بذلوها للتوصل إلى توافق في الآراء يؤكد مجدداً لشعب هاييتي اليوم استمرار وحدة أعضاء مجلس الأمن في دعمهم لتطلعات هاييتي نحو تحقيق الأمن والاستقرار في البلد.

وننتف مع سفير شيلي، وأعتقد، مع جميع الأعضاء الآخرين في المجلس - على أن الحالة في الميدان ينبغي أن تقود عملية صنع قراراتنا في المجلس. والحال كذلك حتى الآن، ويجب أن نستمر في القيام بذلك في المستقبل.

ستواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي تقديم إسهام هام في تحقيق الأمن في هاييتي. وأود أن أكرر الإعراب عن تقدير الولايات المتحدة للعسكريين وأفراد الشرطة وغيرهم من الموظفين الذين يشكلون بعثة الأمم المتحدة من أجل دعم شعب هاييتي. والعديد من البلدان المساهمة بقوات

على ذلك، فإن فهمنا للفقرة ٢ من القرار هو أن الوحدات العسكرية ستظل عند مستويات مماثلة للمستويات الحالية حتى تقديم التقرير المقبل للأمين العام، والمقرر صدوره في آذار/مارس ٢٠١٥، لكي تتمكن من دعم أي تطور في المجال الانتخابي.

ونؤكد من جديد أن أي قرار يتعلق بزيادة عدد القوات أو تخفيضها ينبغي اتخاذه وفقاً للحالة في الميدان، وليس على أساس اعتبارات قد تتباين. وفي ذلك الصدد، تتوقع شيلي التنفيذ الدقيق للأحكام الواردة في الفقرة ٣ من القرار - والتي تقضي بأن أي تعديل في تشكيل القوات يجب أن يستند إلى الحالة في الميدان، فضلاً عن تلك الأحكام الواردة في الفقرة ٤، والتي تعزز التزام مجلس الأمن باستعراض أي حالة تعرض الإنجازات التي تحققت للخطر.

ولكن من الأهمية بمكان أيضاً أن يضطلع الزعماء السياسيون في هاييتي بمسؤولياتهم بنضج وأن يتفقا الآن على المضي قدماً في إجراء الانتخابات المعلقة وكفالة إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥. وقد شهدت تلك العملية تأخيراً أكثر مما يجب، وذلك في ظل وجود بعثة لحفظ السلام بالفعل في الميدان لأكثر من ١٠ سنوات، والتي يجب أن تسعى بالضرورة إلى وضع تصور لآفاق تهيئ لخروجها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن شيلي ترى أن من الأهمية بمكان أخذ وجهات نظر البلدان المساهمة بقوات في الحسبان على النحو الملائم عند تقييم أي إعادة تشكيل لعملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لا سيما حينما يجري النظر في عمليات إعادة تشكيل بهذا الحجم.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة بتصويت مجلس الأمن بالإجماع تأييداً لتجديد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. كما نرحب بروح التوافق والمرونة التي أبدتها جميع الأطراف خلال المفاوضات بشأن نص القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤).

ونشعر بالقلق تحديدا لأنه، وكما أشار التقرير الأخير للأمين العام (S/2014/617)، لن يمتلك العنصر العسكري المتبقي القدرة على الاضطلاع بمهامها الهامة في مجال الردع ومنع نشوب الصراع والتي يضطلع بها حتى الآن، بما في ذلك تسيير دوريات. ويمكن أن يترتب على ذلك عواقب غير مقصودة ويمكن أن يجبر المجتمع الدولي على مواجهة حالة أكثر صعوبة وتعقيدا. وفي ظل تلك الظروف، يمكن أن يُطلب من القوات الأرجنتينية أداء مهام خارج نطاق الردع، وهي مهام يحظرها القانون في بلدنا. ولذلك، يعتقد وفد بلدي أن من الأهمية بمكان التأكيد مجددا على أن قوات الأرجنتين المسلحة لا تضطلع ولن تضطلع بأنشطة قمع لا في الأرجنتين ولا في خارجها. ومن ثم، فإنها لن تضطلع بمهام من هذا القبيل في هايتي.

وعلاوة على ذلك، نود أن نؤكد على أهمية تشاور الأمانة العامة مع البلدان المساهمة بقوات أو أفراد شرطة لدى تقييم إعادة تشكيل أي عملية من عمليات حفظ السلام، بما في ذلك أخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار، وخاصة عند التعامل مع تخفيضات في القوام بهذا الحجم.

وقد بذلت الأرجنتين، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، جهودا كبيرة على مدى السنوات العشر الماضية للمساعدة على تعزيز العملية الديمقراطية في هايتي وأمنها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، نعتقد أننا يجب أن نبذل جهدا نهائيا، بأنسب الطرق وبمقتضى الظروف، من أجل الانتهاء من العمل الذي التزمنا بإنجازه على نحو سليم وبنجاح.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن وفد الأرجنتين قد صوت مؤيدا للقرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) على أساس أن حكومة هايتي أعربت عن قبولها بالأحكام المتعلقة بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، وللتعبير عن تضامنا مع الجهود الرامية إلى تشجيع التنمية الديمقراطية والاقتصادية الشاملة لجميع فئات المجتمع في هايتي.

وبأفراد شرطة ممثلة في مجلس الأمن، وبعضها الأخرى موجودة هنا في القاعة. ونشكرها على كل ما اضطلعت به، وعلى ما ستواصل الاضطلاع به.

ونتطلع إلى مواصلة العمل معا بصورة بناءة، ومع شعب هايتي، لمساعدته على تحقيق السلام الدائم والأمن والديمقراطية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الأرجنتين.

صوت وفد الأرجنتين مؤيدا للقرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) على أساس أن حكومة هايتي أعربت عن قبولها بالأحكام المتعلقة بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فضلا عن تعبير الأرجنتين عن تضامنها المتواصل مع الجهود الرامية إلى تعزيز العملية الديمقراطية وترسيخ الأمن والاستقرار في هايتي.

بيد أننا كنا نفضل لو أن القرار قد عبر عن الملاحظات والاقتراحات المقدمة من الأرجنتين والبلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية المساهمة بقوات خلال المفاوضات في إطار مجموعة أصدقاء هايتي، فضلا عن الشواغل التي أعربت عنها البلدان المساهمة ذاتها في مناقشة المجلس بشأن الحالة في هايتي في ١١ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7262) ولهذا السبب، لم نشارك للأسف في تقديم مشروع القرار، كما فعلنا في المناسبات السابقة التي جدد فيها المجلس ولاية البعثة.

ونشعر بقلق بالغ بسبب أن الحالة الأمنية في هايتي لم تشهد تحسنا بدرجة كافية تسمح بتخفيض سريع وحاد في مستوى القوات التابعة للبعثة، أو بمثل هذا التغيير الكبير في ولايتها خلال عام من المقرر تنظيم العملية الانتخابية البالغة الأهمية لمستقبل هايتي فيه. كما نعتقد أن الشرطة الوطنية الهايتية لا تمتلك بعد القدرات اللازمة لصون النظام العام والأمن، لا سيما أثناء عملية الانتخابات، ولن تمتلكها في العام القادم.

رابعا، لقد أظهرت التجربة أنه يجب علينا الاحتفاظ بوجود كاف في هايتي، وبخاصة خلال الفترات الانتخابية. والتدابير التي تم اعتمادها للتو يمكن أن تُعرض لعملية إجراء الانتخابات بنفسها للخطر.

وأخيرا، فإننا نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة ينبغي ألا تظل في هايتي لفترة أطول من اللازم. ونشير إلى أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه كان يقضي بضرورة أن يجري أي تخفيض للعنصر العسكري التابع للبعثة بصورة تدريجية وعلى نحو مسؤول وأن يترافق مع بناء القدرات اللازمة وحدوث زيادة في عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، وبضرورة اتخاذ جميع القرارات استنادا إلى الظروف على أرض الواقع، وليس بناء على احتياجات البعثات الأخرى من الميزانية.

ونأسف لأنه يجري في عام ٢٠١٤ فرض سيناريو لفترة ما بعد عام ٢٠١٦. ومن ثم، فإننا لم نكن في وضع يسمح لنا بالمشاركة في تقديم مشروع القرار، مثلما كان عهد بلدي والبلدان الأخرى في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إكوادور.

السيد لاسو مندوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): لئن كنا نؤيد توافق الآراء والعملية الديمقراطية، فقد طلبت من خلالكم، سيدتي الرئيسة، التكلم أمام مجلس الأمن مرة أخرى في إطار عملية تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بصفتي ممثل أحد البلدان المساهمة بقوات، ورغبة مني في الإعراب عن قلق وفد بلدي إزاء اتخاذ القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، وذلك استنادا إلى الأسباب التالية:

أولا، وكما ذكرت في هذه القاعة في ١١ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7262)، قبل ما يزيد قليلا على شهر، فإن بلدي يولي أولوية قصوى للحالة في هايتي، وبالتالي فإنه مستعد

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس. أعطي الكلمة لممثلي غواتيمالا.

السيدة بولانيوس بيريث (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على التزامنا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي يساهم بلدي بقوات فيها منذ إنشائها في عام ٢٠٠٤.

في ما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يجب أن تكون تصرفات مجلس الأمن أمرا يمكن التنبؤ به. ويتطلب هذا الأمر، بما في ذلك من جانب الأمانة العامة ووفقا لمبدأ التعاون الثلاثي، إبقاء البلدان المساهمة بقوات على علم والتشاور معها أثناء كل دورة من دورات حياة البعثة حتى يتسنى لها اتخاذ قرارات مدروسة. وعلى الرغم أنه من الصحيح أن القرار النهائي يرجع إلى مجلس الأمن، فإن من الصحيح أيضا أن البلدان المساهمة بقوات شركاء رئيسيون في هذا الجهد المشترك.

لقد دفعنا أسباب عديدة إلى طلب المشاركة في هذه الجلسة بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة. أولا، نفهم أن الوضع السياسي والأمني في هايتي لم يتحسن بما فيه الكفاية لكي نشرع في تخفيض متسارع وحاد بواقع أكثر من نصف مستوى القوات الحالي، كما قرر مجلس الأمن من فوره.

ثانيا، يعوق القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، المتخذ للتو، خطة تركيز أنشطة البعثة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. كما أنه يستعيز خلال فترة تقل عن ستة أشهر عن الخيارات الخمسة التي كانت قيد النظر من قبل مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بخيار جديد وحيد، ستترب عليه آثار كبيرة.

ثالثا، إنه يتجاهل مؤشرا رئيسيا آخر كنا قد حددناه كشرط من شروط تخفيض القوات، ألا وهو، إحراز تقدم في عملية إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية والتي سيتم الانتهاء من خططها الحالية في عام ٢٠١٦.

الأخيرة قد مكنت رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من إعلان المنطقة منطقة سلام. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن أمل بلدي في أن يتسنى لنا في يوم من الأيام الإشارة إلى بعثة الأمم المتحدة بوصفها آخر عملية لحفظ السلام يجري إنشاؤها في منطقة السلام التي تُسمى أمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك، من الأهمية بمكان الاستمرار في إدارة الحالة على نحو صحيح وبصورة سليمة في هذا الوقت لكي يُكتب النجاح لمرحلتها النهائية. وعليه، فإن القرارات المتخذة في ما يتعلق بالبعثة يجب أن تضمن استدامة التقدم المحرز.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نحن بحاجة إلى وضع استراتيجية لتخفيض تدريجي ومسؤول بما يتوافق مع تطور الحالة السائدة على أرض الواقع وليس مجرد العوامل المتعلقة بالميزانية. والمداولات الجارية حول معلومات لا صلة لها بالحالة على أرض الواقع يمكن أن يترتب عليها آثار غير مرغوب فيها بالنسبة لهاييتي والأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نأمل أيضاً أن تؤخذ آراء البلدان المساهمة بقوات في الحسبان وأن تكون بمثابة دليل يُهتدى به في القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بخصوص عمليات حفظ السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

دائماً لتقديم المساهمة والمساعدة اللازمة حتى يتمكن هذا البلد الشقيق من التغلب على الصعوبات التي تواجهه. وفي الوقت نفسه، أعتقد أن القرارات التي تُتخذ في ما يتعلق بتركيز أنشطة البعثة ينبغي أن تستند في المقام الأول إلى المعلومات بشأن الحالة على أرض الواقع، الأمر الذي من شأنه أن يمكننا من العمل على أساس مبادئ الموضوعية والشفافية والعدالة. وفي هذه المهمة، فإن دور الأمانة العامة - إلى جانب أدوار مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات - في غاية الأهمية في إطار التعاون الثلاثي. وفي الوقت الذي تخضع فيه قرارات الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن للتدقيق المستمر من قبل المجتمع الدولي في سياق المناقشة الرئيسية الجارية حول ضرورة إصلاح المجلس، أعتقد أن المبادئ التي ذكرتها للتو في غاية الأهمية.

ثانياً، وعلى نحو أكثر تحديداً، فإن ثمة عوامل حاسمة على أرض الواقع لا تشير إلى وجاهة التعجيل بعملية توطيد بعثة الأمم المتحدة، على النحو المطلوب في القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤). وأنا أشير تحديداً إلى ما يلي: أولاً، الحالة السياسية والأمنية في هاييتي التي لم تشهد أي تحسن جوهري؛ وثانياً، إلى التقدم المحرز في عملية إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية والتي لن يتم الانتهاء من خططها الحالية قبل عام ٢٠١٦؛ وثالثاً، إلى الغموض الذي يكتنف العملية الانتخابية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦.

وفي الختام، وكما قلت في ١١ أيلول/سبتمبر، فإن التنمية في أمريكا اللاتينية على جميع المستويات خلال السنوات